وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كليه التربية –**ابن رشد** للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
المرحلة الرابعة

الخلاف الإملائيّ قديمًا وحديثًا

بحث تخرج مقدم من الطالب:

أحمد محمود حسين

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الدكتورة

سرّاء قيس الاوسي

1441 هـ
2020 م

الآية القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

((نرفعُ درجاتٍ مَن نشاءُ وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ))

صدق الله العظيم

[سورة يوسف: 76]

الإهداء

إلى نفسي... وفقط.

الفهــرس

الموضوع	الصفحة
الآية	1
الإهداء	2
الفهرس	3
المقدمة	4
التمهيد	6
المبحث الأول: نشأة الإملاء والخلاف فيه	8
المبحث الثاني: الخلاف في رسم الهمزة	13
المبحث الثالث: الخلاف في رسم الألف اللينة	18
المبحث الرابع: الخلاف في موضع رسم تنوين الفتح	22
المبحث الخامس: الخلاف في نون (إذن)	26
الخاتمة	28
المصادر	29

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، المبعوث رحمه للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغرّ الميامين ومن تبعهم بالحقّ الى يوم الدين. أما بعد.

فمن نافلة القول الإشارة إلى أهمية علم الكتابة والإملاء، فهو يُعنى بأصول الكتابة الصحيحة، ويهدف إلى عصمة القلم من الوقوع في الخطأ من جهة صورة الحرف وشكله.

وهو بهذا لا يقلّ أهمية عن علمَي النحو والصرف، بل يُعدّ قسيمًا لهما في المحافظة على اللغة العربية.

ومما دفعني إلى الخوض في الخلافات الإملائية كثرتها قديمًا وحديثًا –ككلّ علم يطاله الخلاف وتعدد الآراء– الى درجة جعلتها تُعَدُّ ظاهرة وإحدى أكبر المشكلات التي يعاني منها الدارسون بشكل عام، بل حتى أصحاب العربية منهم.

وأيضاً لرغبةٍ عندي ولقرب علم الكتابة والإملاء وأصوات الحروف من نفسي والمؤلفات فيها، القديمة منها خاصةً؛ لأنها لا تعطي قاعدة مجردة بل تفسّر وتحلل الأصل الذي بُنيت عليه تلك القاعدة، وتُبيّن ما شذّ عنها، كل ذلك مقروناً بأمثلة تجعلها راسخةً في الذهن.

فتوكلت على الله –سبحانه وتعالى– وعزمت على البحث والتفتيش بين طيّات الكتب والمصنفات وأقوال العلماء –رحمهم الله تعالى– بما بذلوه من جهود مضنية في خدمة اللغة العربية وتسهيلها وتقريب قواعدها ما أمكنهم ذلك.

فجاء بحثي الموسوم بـ(الخلاف الإملائي قديمًا وحديثًا) ليتناول ابرز الخلافات الإملائية، لا ليصحح رأيًا ويخطئَ آخر، ولا ليجعل قولًا راجحًا وآخر مرجوحًا، بل عرضت أقوال العلماء وآرائهم في المسألة ووجه كلّ رأي وحجته في ذلك.

هذا، وأرجو العفو والصفح عن تقصيري –إن كان– في عملي هذا؛ لصعوبة الظروف التي نمر بها هذه الأيام، ولصعوبة الحصول على مصادر كافية تُخرج البحث بصورة كنت قد ظننتُها بدايةً، ولكن حدث مالم يكن بالحسبان، فانقطعنا عن مواصلة الدوام في كليتنا وحُرِمنا من ارتياد

مكتبتها الغنية بالمصادر والمراجع التي تغني كثيرًا عن تنزيلات الانترنت (pdf) والاقراص المدمجة والبحوث والتقارير المنشورة على الشبكة العنكبوتية... ولله الحمد أولًا وآخرًا.

ثم الشكر أجزله والامتنان أوفره لأستاذتي الفاضلة الدكتورة سرّاء قيس الأوسي، التي منحتني الثقة، ولم تدّخر جهدًا في مساعدتي على إتمام بحثي، بإبداء علم وإرشاد وتقديم نصح وتوجيه وإعطاء رأي ومشورة، فأبقاها الله ذخراً لطلبة العلم وفتح أمامها دروب النور وسُبل العلم، وجعل ذلك كله في ميزان حسناتها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي على خمسة مباحث وخاتمة يسبقها تمهيد، تناول التمهيد الخلاف وطبيعته.

اما المباحث فكان الأول منها على ثلاثة محاور: الأول خُصّص للتعريف بالإملاء لغة واصطلاحًا، وفي المحور الثاني عرضت باختصار جهود العلماء فيه ومصنفاتهم الإملائية، في حين تناول المحور الثالث الخلاف الإملائي بين العلماء وأسبابه.

وعُني المبحث الثاني بالخلاف في رسم الهمزة وأشهر مواضعها.

والمبحث الثالث جاء في الخلاف في رسم الألف اللينة، المتطرفة منها.

وأما المبحث الرابع فجاء في الخلاف في موضع رسم تنوين الفتح.

وأما خامسها فجاء في الخلاف في رسم نون (إذن).

وفي خاتمة البحث قدمت جملة من النتائج التي توصل إليها البحث، بتمهيده ومباحثه الخمسة، ثم أعقبت ذلك في قائمة مصادر البحث ومراجعه.

وما كان فيه صواب فمن الله –سبحانه– وما كان فيه من خطا فمن نفسي ((ربَّنا اغفر لي ولوالديَّ وللمؤمنين يومَ يقوم الحساب)) [إبراهيم: 41].

التمهيد:

من سُنن الله تعالى في خلقه الاختلاف والتمايز بين مخلوقاته، والناظر إلى الكون والطبيعة يرى أنّ الجمال وسرّه في هذا الاختلاف والتمايز؛ لاختلاف رغبات بني البشر وتعدد أذواقهم وما يحرك مشاعرهم من مثيرات، قال تعالى: ((وهو الّذي أنشأ جناتٍ معروشات وغير معروشات والزرع والنخيل مختلفًا أكلُه والزيتون والرمان متشابهًا وغير متشابه))[1].

فكان من الفطرة التي خُلق عليها الناس اختلافهم فيما بينهم، قال تعالى: ((ولو شاء ربّك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربّك ولذلك خلقهم))[2]

فيالها من حكمة عجيبة في خلق الإنسان! ويا لها من حياة رتيبة مملة إن خُلِقنا بطورٍ واحد وبفكرٍ واحد وذوقٍ واحد ورغبةٍ واحدة.

هذا، إذا لم يكن الاختلاف خلافًا وتناحرًا وتباعدًا، وإذا لم يؤدِّ الاختلاف إلى تخطئة المختلف، وإذا لم يُنسب المختلف إلى الجهل، ولم يُتهم بقصر في فهمه وسَفهٍ في عقله .

وإذا ما اسقطنا هذا المعيار على قواعد العربية، لوجدنا الاختلاف واسعًا ويشكل نسبةً كبيرةً منها، وفي علم الإملاء بخاصةٍ، فقد حظيت القواعد الإملائية بحظّ وافر من الاختلاف بين المصنفين قديماً وحديثاً في كثير من قضاياها ومسائلها، فلا تكاد تكون قاعدة إملائية إلا وفيها اختلاف وتعدد آراء[3] ووصل التعصب بالرأي وتخطئة الآخر إلى حدّ اشتهاء احدهم كيَّ يدِ من يكتب مخالفًا لقوله.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه –ولكثرة القواعد الإملائية وتعدد صور الحرف الواحد– قد ظهرت بوادر (إصلاح) في الكتابة العربية ومنذ البدايات الأولى لتدوين الإملاء وتقعيد قواعده، فنجد الفرّاء (ت207هـ) إمام أهل الكوفة في عصره يختار للهمزة شكلًا واحدًا في جميع حالاتها، وهو أن تكتب بصورة الألف[4]، ويختار أبو علي الفارسي (ت377هـ)صورة واحدة للألف اللينة المتطرفة في كل حالٍ[5]، غيرهم آخرون.

---

1 – سورة الأنعام: 141.

2) سورة هود: 118–119.

3) الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، ص109.

4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، 476/3.

5) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبد الله البطليوسي، 136/2.

أقول: ما جاءت هذه الآراء من علماء أئمة في العربية إلا بعد كثرة الاختلاف في القواعد والأصول وما يوافقها وما يشذ عنها، وكثرة التأويلات والتفسيرات، فأخذ هؤلاء على عاتقهم إصلاح نظام الكتابة العربية إلى درجة أن دعَوا إلى صورة واحدة لكل الحروف؛ لأنَهم يرونه المخرج الوحيد لكل هذه المشكلات، يقول الدكتور محمّد بهجت الاثري –رحمه الله تعالى– وهو من الداعين للإصلاح: (وارجو أن لا يكون عامل الألفة للقواعد القديمة مثبّطًا عن الإقدام على حسم مادة هذه المشكلة المزمنة)[1]، فلا حرج من تغيير مستساغ يؤدي إلى تسهيل الكتابة على الدارسين ومتعلميها من غير أبنائها، وصولًا إلى رأي واحد، وقاعدة موحدة تجمع القواعد الإملائية من غير فوضى وتخبط فيها.

1) نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، محمد بهجت الأثري، ص18.

المبحث الأول: نشأة الإملاء والخلاف فيه:

في تعريف الإملاء:

الإملاء لغة: جاء في تاج العروس: (أملَّهُ : قال له فكتب عنه. وأملاه كـ (أملّه) على تحويل التضعيف. وفي التنزيل: ((فليُملل وليّه بالعدل)) [البقرة:282] فهذا من (أملّ). وفي التنزيل أيضًا: ((فهي تُملى عليه بكرةً وأصيلًا)) [الفرقان5] وهذا من أملى)[1].

وهو ((تصوير اللفظ برسم أحرف هجائه))[2].

فيكون معناه في اللغة التلقين، أي تحويل الأصوات المسموعة إلى كلمات مكتوبة.

ويُجمع الإملاء على (أمالي)، وجاءت به مصنفات في فنون عدة، منها: أمالي القالي وأمالي ابن الحاجب و أمالي ابن الشجري .

والإملاء اصطلاحًا: هو (ذلك العلم الذي يُعنى بالقواعد الاصلاحية التي بمعرفتها يُحَفظ القلمُ الكاتب من الزيادة والنقصان، ويهتم بأمور محددة ترقى بمستوى الكاتب إلى الصحة اللغوية المنشودة)[3].

فهو علم يختص بقواعد وضوابط كتابية لرسم الكلمات العربية كتابةً صحيحةً، من غير خطأ في رسم الحروف بزيادة أو نقص أو بتغييرٍ في شكلها. ويسمى الإملاء أيضًا (الكتابة) و(الخط) و(الهجاء)، وقد يسمى (علم الرسم)، وإن كان قد غلب على رسم المصحف[4].

---

1) تاج العروس، مرتضى الزبيدي، 120/8.

2) المفرد العلم في رسم القلم، أحمد الهاشمي ، ص11، هامش رقم 3.

3) الكافي في الإملاء والترقيم، الدكتور 9.جمال عبدالعزيز أحمد، ص5 .

4) ينظر: المطالع النظرية، الشيخ نصر الهوريني، ص7.

جهود العلماء والمصنفات فيه:

الإملاء فرع من فروع اللغة العربية، بدأ التأليف فيه في القرن الثاني الهجري[1] ، كتب فيه أئمة اللغة وعلماؤها، وقد حظي باهتمامٍ وعناية لا تقلّ كثيرًا عن العلوم الأخرى كالنحو مثلاً، ولكن التأليف فيه بدايةً لم يكن بمصنفات إملائية خالصةٍ، إنما بقواعد مودوعةٍ في كتب اللغة، فـ(كان للإملاء وقواعده أبوابًا مستقلة في كثير من الكتب التي اشتملت على النحو والصرف)[2].

ثم أخذت تستكمل هذه القواعد شيئًا فشيئًا حتى نضجت بمرور الوقت، فظهرت المصنفات فيها، محاولين إرساء قواعد الكتابة والإملاء وعدم الاختلاف فيها.

ومن أهم هذه المصنفات[3] :

1. كتاب النقط والشكل، للخليل بن احمد الفراهيدي (ت170هـ)[4] .

2. كتاب النقط والشكل، ليحيى بن المبارك اليزيدي (ت202هـ)[5] .

3. كتاب النقط والشكل، لمحمد بن عيسى الأصبهاني (ت253هـ)[6] .

4. كتاب النقط، لأبي حاتم السجستاني (ت255هـ)[7].

توالت بعدها المؤلفات من أئمة اللغة على قرون، مُجملين ومفصلين في الكتابة العربية وقواعدها والحروف وتَرتيبها و رسمها.

5. وكان خاتمة تلك المصنفات جهدٌ مميز للشيخ نصر الهوريني (ت291هـ) في كتابه (المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية) الذي ضَمَ أبوابًا مهمة في الكتابة والإملاء والخط.

---

1) ينظر : علم الكتاب العربية، غانم قدوري الحمد، ص108 .
2) العلة الإملائية، الدكتور حيدر التميمي ، ص12 .
3) لمزيد تفصيلٍ في هذه المؤلفات ينظر علم الكتابة العربية، ص64-70 .
4) المحكم، للداني ، ص9، والفهرست لابن النديم، ص33 .
5) المحكم، ص9، الفهرست، ص33 .
6) المحكم ، ص9، الفهرست، ص33 .
7) المحكم، ص9، الفهرست ، ص33.

ثم كانت بعد هذه المطوّلات والأصول كتبٌ في تيسير الإملاء وقواعده، كلٌّ منها يُحاول اختصار هذه القواعد وعدم الإكثار منها، وعدم ذكر الخلافات، وتقليل الشذوذ فيها، وجعلها جامعة، ما أمكنهم ذلك.

ومن هذه المؤلفات:

(قاعدة الأقوى لكل الهمزات) لبشير محمد سلمو، و(الهمزة مشكلاتها وعلاجها) لشوقي النجار، و(مشكلة الهمزة العربية) لرمضان عبد التواب و(الاملاء والترقيم في الكتابة العربية) لعبد العليم إبراهيم، و(قواعد الإملاء) لعبد السلام محمد هارون.

سبب الخلاف الإملائي:

لم يكن الإملاء بمعزلٍ عن الخلافات في قواعده بين العلماء، فقد شهد اختلافًا شأنهُ شأن علوم العربية الأخرى، فهذه القواعد ليست محلّ اتفاق بين العلماء قديمًا وحديثًا، مما أدى إلى الحيرة والاضطراب[1]، فقد كانت (أقلام الكتَاب حرة طليقة، لا تخضعُ لقاعدة ولا تستجيب الا لما استقرّ في ذهن الكاتب من صور الكلمات أو لما يستوجبه نطق الكَلمة)[2] .

واقترب الإملاء العربي شيئًا فشيئًا إلى تحديد معالمه وتقعيد قواعده على نحو انماز عما سبق.

والقواعد الإملائية سارت على أصلين رئيسين[3] :

أحدهما: تصوير اللفظ بحروف هجائه، بأن يطابق المكتوبُ المنطوقَ به في ذوات الحروف وعددها.

والآخر: كتابة كل لفظ بالحروف التي ينطق بها على تقدير الابتداء به والوقف عليه .

إلا إنّ بعضَ الكلمات قد خرجت عن هذين الأصلين، وشذّت عنهما في شكل أحرفها وتصويرها، لاعتبارات بعيدة عن الإملاء، منها التأثّر بالقواعد الصرفية والنحوية التي أثرت كثيرًا في عملية التقعيد الإملائي والتي بدأت متساوقةً ومرحلة التقعيد اللغوي عامةً[4].

فالعلماء حاولوا إقحام قواعد الصرف والنحو في قواعد الكتابة، فظهرت متأثرة بها، وعُلّلت بعضُها تعليلًا صرفيًا أو نحويًا، كما في سبب رسم الألف مقصورةً نحو (سعى)، أو في رسم الهمزة، أو(إذن) بالنون أو التنوين... وستأتي لاحقًا.

وكان لمحاولات التيسير التي قام بها العلماء منذ القرون الأولى، محاولين جمع قواعد الإملاء واطّرادها، كان لتلك المحاولات دور في الخلاف الإملائي، كأنها تنادي بأن الكلمة الأخيرة لم تُقَلْ بعدُ في تحرير القواعد الإملائية وضبطها وإحكامها، وأنّ الباب مفتوح لكلّ من تدفعه غيرةٌ على العربية ليقولَ كلمة هاديةً أو يدلي برأي ناضجٍ و رشيد[5].

---

1) ينظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، ص109 .
2) علم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، ص109 .
3) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 460/3، وعلم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، ص 108 .
4) ينظر: الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، الدكتور محمد أحمد أبو عيد، ص1 .
5) ينظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبدالعليم ابراهيم، ص109 .

أخذ العلماء يجددون فيها، لتيسيرها وتأصيلها بصورة تناسب طلبة العلم المبتدئين وأصحاب الاختصاصات البعيدة عن العربية وغير المشتغلين بها، فغيّروا في بعضها وأضافوا و اختصروا وجدّدوا كل ذلك ليتناسب مع طبيعة اللغة وتطورها، ولتيسيرها وتسهيلها على أهلها، وهو ما يفسّر كثرة التأليفات الحديثة في الإملاء، فكلّ عالم يرى أنه معنيٌ بقولِ كلمةٍ فيها، علَّها تكون أيسرَ وأسهل من سابقها، أو تغني عنها .

ومما ولّد اختلافًا فيها تمسّك بعض العلماء بضرورة مطابقة المكتوب للمنطوق، من غير زيادة أو نقصان أو تغيير في شكل الحروف قد يخرج الكلمة عن مرادها، في حين زِيْدَ في بعض الكلمات أحرفًا ليست منها؛ لتؤدي وظيفة نحوية أو صرفية أو في صحة لفظ الكلمة وتمييزها عن غيرها، كما في زيادة الألف في (مئة)[1] .

يضاف إلى ذلك قناعة كانت لدى بعض العلماء و النحاة و الكتاب بضرورة عدم الخروج عن الموروث، وبالأخصّ رسم المصحف الشريف، فقد نادى كثير بعدم الخروج عن الرسم عن الرسم المصحفي واقتفاء أثره في الكتابة والإملاء، عادّين القرآن الكريم المصدر الأول فيها، مما ولّد خلافًا بين من يرى الكتابة بالخط القياسي ومن يرى اتّباع رسم المصحف، فرسمت بعض الكلمات بشكلين؛ (لأنها لم تخضع لقاعدة مقررة فكان الكاتب يكتبها بشكلها الموروث تارة، ويكتبها بحسب متطلبات نطقها تارة اخرى)[2].

1) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 475/3.

2) علم الكتابة العربية , غانم قدوري الحمد , ص107.

المبحث الثاني : الخلاف في رسم الهمزة:

الهمزة صوت شديد مهجور، يخرج من أقصى الحلق بانطباق الوترين الصوتيين مع بعضهما وهو من أشدّ الحروف ثقلًا في النطق؛ لبعد مخرجه و للشدة و الجهر فيه.

ولشدة الهمزة وعسرها في النطق سَهّلها قومٌ وخفّفها آخرون وأبدلوها بالأحرف المدية الثلاثة[1].

ولم تكن لها صورة تصوّر بها، أول من رسم لها صورة إمام العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ) واختار لها رأس العين؛ لقرب مخرج الحرفين من بعضهما، قال محمد الشريشي الخرّاز (ت718هـ)[2]:

(وخُصّت العين لما بينهما من شدّة وقربِ مخرجيْهما
لأجل ذا خُطت عند الثقاةِ عينًا من الكتّاب والنحاةِ)

اي اختصّت العين علامة للهمزة لقرب مخرج الحرفين ولقربهما في بعض الصفات.

وقبل زمن الخليل –رحمه الله– كانت تصور ابتداءً بحرف الألف، أما توسطًا وتطرفًا فتصّور بالألف أو الواو أو الياء أو قد لا تصور بصورة، على مذهب التسهيل.

وسبب ذلك أن قريشاً لا يهمزون[3]، وأنّ الخط صُوّر بتصوير أهل الحجاز وعلى لغتهم، قال أبو عمرو الداني (ت444هـ): (والسبب في ذلك كونه لغة الذين ولوا نسخ المصاحف زمن عثمان –رضي الله عنه– وهم قريش، وعلى لغتهم أُقرّت الكتابة حين وقع الخلاف بينهم وبين أهل الأمصار)[4].

وقال الدكتور رمضان عبدالتواب: (ولو أنّ الخط شاع وانتشر أولَ الأمر في بيئة تستخدم الهمز في كلامها كبيئة تميم مثلًا لرأينا الهمزة تُصوّر بصورة الألف دائمًا في أيّ موضع من الكلمة)[5] .

---

1) ينظر: شرح الشافية، الاسترابادي، 3/25–26.
2) الطراز في ضبط الخراز، التسني، ص985.
3) ينظر: مشكلة الهمزة العربية ، الدكتور رمضان عبدالتواب، ص12 .
4) المحكم، أبو عمرو الداني، ص151 .
5) مشكلة الهمزة العربية , رمضان عبدالتواب , ص15 .

وهذا ما سَبّب اضطرابًا في رسمها بين النحاة، فالخليل –رحمه الله– عندما وضع لها صورة (لم يشأ أن يغيّر الرسم الإملائي، الذي كان قد شاع واستقر)[1]، و لو أنه جعل لها صورة غير هذه لما وجدنا هذا الاختلاف الشديد والصور المتعددة لها، و لَوجدناها تُكتب بصورة واحدة في كل موضع كغيرها من الحروف، ولكنها بقيت تُرسم على لغة التسهيل ، وخصوصًا لأنّه رسم المصحف الشريف، وأنّه المشتهر بين الكتاب.

ولأجل ذلك كلّه كان للهمزة أشكال صور متعددة في الرسم: تُكتب على ألف أو واو أو ياء، أو تُكتب مفردة على السطر، ولكلّ صورة منها قاعدة وضابط، ولكن حتى مع وجود هذه القواعد والضوابط، فقد اختلف الكتاب قديمًا وحديثًا في صور الهمزة في بعض المواضع.

ومن أهم هذه المواضع :

الموضع الأول: إذا جاءت الهمزة مفتوحة وقبلها ياء لينيّة نحو (هيئة)، فمنهم من يرسمها على نبرة (هيئة)، ومنهم من يرسمها على ألف (هيأة)، فالذي يقول برسمها على نبرة يرى أنّ الحالة شاذة عن قاعدة أقوى الحركات وأنّ الياء بقوة الكسرة[2]، والذي يقول برسمها على ألف يعمل بقاعدة الحركة الأقوى غير معتّدً بالياء قبلها.

وبالشكل الأول –اي هيئة– اعتاد اللغوين العرب رسمها، فقد جاءت في كتب اللغة والتراث، ووردت في المصحف الشريف أيضًا، في قوله تعالى: ((كهيئة الطير))[3]، وهو المشهور اليوم. ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ الهمزة قبل الياء المدّية تُكتب على نبرة دون خلاف نحو (خطيئة وبيئة).

فكلمة (هيئة) بالياء حقّ همزتها أن تُكتب ألفًا (هيأة) عملًا بقاعدة أقوى الحركتين، (ولكن الحرف الذي سبقها هو حرف الياء، وحرف الياء ضعيف آلَ به ضعفه إلى معاملته معاملة المكسور)[4].

1– مشكلة الهمزة العربية، الدكتور رمضان عبدالتواب، ص15 .

2– بل إنّ الدكتور رمضان عبدالتواب عدَّ الياء أقوى من الكسرة ، فرتَّبَ الحركات على النحو التالي :
1. سكون الياء 2. الكسرة .... (ينظر مشكلة الهمزة العربية، ص 98) .

3– سورة آل عمران : 49 ، المائدة : 110 .

4– مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية ، فتوى رقم (148) .

وهي –بهذا الشكل– موافقة لمذهب التسهيل والتخفيف الذي كان القاعدة في رسم الهمزة قديمًا[1].

وأما القائلون برسمها على ألف فلم يلتفتوا إلى كون الساكن قبلها حرف لين أو لا، فأخرجوا اللين من المدّ، جاعلين أحرف اللين كالأحرف الصحيحة، فهم أرادوا أن يجعلوا قوانين الإملاء أمرًا مطلقًا لا يقبل الاستثناء[2]، وبذلك فإنّ كلمة (هيئة) ونحوها كتبوا همزتها ألفًا، فلا فرق عندهم في الساكن قبلها إن كان ياءً أو غيره؛ ليقللوا من الشذوذ والاستثناءات في القواعد الإملائية، وإلى هذا الرأي مال أغلب المحدَثين، ومنهم المجمع العلمي العراقي، عملًا بقاعدة أقوى الحركتين.

ومثلها الهمزة المفتوحة بعد واو ليّنة، فقد اختُلف في رسمها أيضًا، كتبها بعضهم مفردة على السطر: (السموءل، توءم)، وبعضهم على ألف: (السموأل، توأم)[3].

1– ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ص418.

2– مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، فتوى رقم (148).

3– ينظر: المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين،ص156.

الموضع الثاني: في الهمزة المضمومة بعد حرف ساكن، إذا كان بعدها واو مدّية، نحو (مسؤول، رؤوف)، وردت الهمزة في هذا الموضع قديمًا بشكلين:

أحدهما: أن تُرسم الهمزة على واو وبعدها واو مدّية، نحو (مسؤول)، هذا هو القياس فيها، فهي مضمومة بعد حرف ساكن، والضمة أقوى من السكون[1].

والآخر: أن تُرسم بواو واحدة وهي واو الهمزة، وتُحذف الواو المدّية؛ لسكون ما قبلها واجتماع واوين[2]، نحو(مسؤل). قال الأستاذ سعيد الأفغاني: (فأيّ شيء في اجتماع واوين بل ثلاث واوات إذا كنا نتخلص بذلك من الاستثناء والتفريع، ونجعل القياس مطّردًا)[3]، وهم لا يعنون بهذا أن تُرسم الهمزة على واو المدّن بل يُقدّرون الواو بعدها.

وهذان الشكلان هما المختاران من الكتّاب قديمًا، قال عنهما ابن قتيبة –رحمه الله–: (كتبه بعضهم بواوين، وكتبه بعضهم بواو واحدة. وكلٌّ حَسَنٌ)[4].

ووردت حديثًا بصورة الياء، أي ان تُرسم على نبرة قبل المدّ إذا كان الحرف قبلها يوصل بما بعده، نحو (مسؤول)،وتُرسم مفردة على السطر إذا لم يمكن وصله بما بعده نحو (رؤوف)، وهو اختيار مجمع اللغة العربية بالقاهرة[5].

وهي –بهذا الشكل– جمعت بين الشكلين السابقين: الأول يرى أن تُصوّر بصورة في الخط، والثاني يمنع اجتماع واوين في الخط فيحذفها.

ومما ينبغي التنبيه عليه أنّ المشهور من ذلك الأول ثم الثالث، أما الثاني فلم يشتهر ولم يعد موجودًا الآن في رسم الهمزة.

1- ينظر: المنجد في الإملاء، عادل الاسدي، ص95.
2- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، ص417، هامش رقم3.
3- ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص186.
4- المصدر نفسه.
5- ينظر: علم الكتابة العربية، غانم قدوري الحمد، ص157. والكافي في قواعد الإملاء والكتابة، ص89.
6- ينظر: المنجد في الإملاء، عادل الأسدي، ص99.

هذا إذا لم تقع الهمزة بين واوين، فإن كانت بين واوين كتبت حينئذٍ مفردة على السطر قولًا واحدًا، نحو(موءودة)؛ لكراهة اجتماع ثلاث واوات في الخط[1].

الموضع الثالث: الهمزة المتوسطة عَرضًا.

إذا كانت الهمزة متطرفة ثم اتصل بها ضمير، فقد اختُلف في رسمها أيضًا بين من يعاملها معاملة الهمزة المتوسطة فيجري عليها أحكام المتوسطة، وبين من يعاملها بأصلها فيجري عليها أحكام المتطرفة[2].

وذهب عامة الكتّاب والنحويين إلى أنّها متوسطة، قال الرضيّ: (وأما إن كانت الأخيرة في حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقلّ فهي حكم المتوسطة نحو (يقرؤه ويُقرِئه)[3].

وهذا اختيار مجمع اللغة العربية بالقاهرة[4].

فمن ذهب إلى أنّها متوسطة كتب: جاؤوا أو جاءوا[5]، يقرؤه، خطئِك) ، ومن لم يعتدّ بالتوسط كتب: (جاءوا، يقرأه، خطأك).

1- ينظر: المنجد في الإملاء، عادل الأسدي، ص98، هامش رقم3.
2- شرح الشافية، الرضي الاستراباذي، 221/3.
3- المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، ص156.
4- على الخلاف الذي ذكرناه سابقًا بين من يمنع اجتماع المِثلَين في خطّ، ومن يُجيز.

المبحث الثالث : الخلاف في رسم الألف اللينة.

لحرف الألف خصائص ينفرد بها عن غيره من الحروف، فهو حرف لا يكون إلا ساكنًا، والحرف الذي قبله مفتوح ابدًا، والألف لا يكون إلا وسط الكلمة أو آخرها فلا يُبتَدأ به؛ لأنّ العرب لا تبدأ بساكن؛ لذا فإنّ ترتيبه مع الحروف الهجائية كان قبل الياء، ويُعبّر عنه بـ(لا) مسبوقًا باللام[1]، أما الألف في أول الحروف فهو الهمزة، يقول ابن جنّي (392هـ) (اعلم أنّ الألف في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة)[2].

وقواعد رسم الألف معروفة موجودة في كتب الإملاء، والذي يعنينا هنا –في بحث الخلاف الإملائي– هو الألف المتطرفة في مواضع اختُلِفَ في رسمها بين وجهيها: الممدودة والمقصورة. ومتقررٌ عند العلماء أنّ الألف في الأفعال والأسماء المعربة الزائدة عن ثلاثة أحرف تُكتب مقصورة نحو (أعطى و مصطفى).

وأما في الأفعال و الاسماء الثلاثية فتُكتب الألف قائمة إنْ كان أصلها واوًا نحو(دعا)، ومقصورة إن كان أصلها ياءً نحو (سعى)[3].

وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم – كما يقوم البطليوسي–: (يكتبون كل ثلاثي مكسور الأول أو مضمومة بالياء، ولا يراعون أصله)[4].

فالاختلاف وقع في رسم الألف إن كان الحرف الأول من الكلمة مضمومًا أو مكسورًا، وعلى قولين:

أحدهما: رأي النحاة الكوفيين، وهو أن ترسم الألف فيها مقصورة دون النظر إلى أصلها. والآخر: رأي البصريين، وهو أن يجرى ذلك مجرى المفتوح الأول وأن يُنظَر إلى أصل الألف، على ما ذكرت.

1– ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، ص651.

2– المصدر نفسه.

3– في معرفة أصل الألف: واوية كانت أم يائية ينظر: قواعد الإملاء عبدالسلام هارون، ص 103–104. وقد أوصلها ابن بابشاذ إلى ثمانية أشياء في شرح المقدمة المُحسِبة: 447 وما بعدها.

4– الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، البطليوسي، 135/2.

ففي(الرضا) و (الضحا) يكتبها البصريون بألف قائمة؛ لأنّ أصل الألف فيها واو، فالرضا من الرضوان و الضحا من الضحوة، ويكتبها الكوفيون بألف مقصورة (رضى و ضحى)؛ للضمة و الكسرة في أولهما.

ولا يعني هذا انهم اختلفوا في أصل الألف، بل هم متفقون على أصلها ولكنّ الاختلاف الذي وقع بينهم كان في شكل الألف و صورتها، ولكلٍّ منهم حجةٌ و تبريرٌ في ذلك.

فحجة الكوفيين أن كلّ ما كان مكسور الأول أو مضمومة يُثنّى بالياء، قال السيوطي (ت911) في (الهمع): (وذهب الكسائي إلى تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسورًا كـ رِبا ورِضى، أو مضمومًا كضُحى وعُلا)[1]، ونقل الشيخ نصر الهوريني عن الكسائي (ت 189هـ) أنّه قال: (سمعت العربَ تُثنّي كلّ اسم ثلاثي مضموم الأول أو مكسورة بالياء)[2]، وروى ياقوت الحمويّ أن المبّرد (ت285هـ) سأل ثعلباً (ت 291هـ) يوماً: (لِمَ كتبتَ (والضحى) بالياء؟) فقال: لضمةِ أوّله. فقال له: ولِمَ إذا ضُمّ أوّله وهو من ذوات الواو تكتبه بالياء؟ فقال: لأنّ الضمة تشبه الواو، وما أوّلُه واو يكون آخره ياءً، فتوهّموا أنّ أوّله واو)[3].

ذلك بأنّ المتفق عليه أنّ ما كان واويّ الفاء تُكتب ألفه مقصورة نحو (وعى و وقى)، قال السيد احمد الهاشمي–رحمه الله–: (في الاسم والفعل الثلاثيين خمسة امور يُستدل بها على أنّ الألف منقلبة عن ياء... وذكر منها: افتتاح الكلمة بواو نحو وعى، الورى)[4].

واتبع جماعة من االنحاة مذهبًا ثالثًا في رسم الألف، وذلك برسمها قائمة في كل موضع، سواءٌ أكانت ثالثةً أم غيرَ، واويةَ الأصل أم يائية... قاله أبو علي الفارسي (ت377هـ).

إذ جاء في (المسائل الحلبيات): (كذلك القياس في الألف أن تُكتب ألفاً في الموضعين جميعًا، ألا ترى أنّ سائر الحروف التي تُبدل إنما تُكتب على ما عليه اللفظ بالحرف دون المبدل

---

1 – همع الهوامع، السيوطي، 147/3.

2– المطالع النصرية، نصر الهوريني، ص135.

3– معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 118/19–119.

4– المفرد العلم في رسم القلم، أحمد الهاشمي، ص85. وقال أحمد بن ولّاد: (فإن كان على ثلاثة أحرف وكانت أوله واو أو وسطه كتبته بالياء، ولم تحتج إلى امتحانه بشيء مما ذكرناه، نحو قولك (الوغى) بالياء لأنّ الواو في أوله وهو على ثلاثة أحرف) المقصور والممدود:ص151.

منه، نحو (اصّبَرَ) و(اظّلَمَ) إنما تكتب صادًا أو ظاءً ولا تكتب تاءً وإن كان الأصل فيها (افتعل))[1].

وتبِع أبا عليّ الفارسيَّ الشيخ زكريا الأنصاري (ت926هـ) في شرحه للشافية[2]، ولكنّ مذهبهم –وإن كان أقرب إلى القياس– لم يُكتب له النجاح، فلم ينتشر كسابقَيْه الذَيْن يريان ضرورة التفريق ما كان أصله واوًا أو ياءً، على اختلافٍ بسيط بينهما.

فالكتاب قد ربطوا علم الكتابة والإملاء بعلم التصريف، فالفعل (سعى) يُكتب بالألف المقصورة، ليُعلم أن أصلها ياء، فعند إسنادها إلى الضمائر مثلًا تكتب بالياء: (سعيتُ)، و(دعا) تُكتب بالألف القائمة، ليُعلم أنّها واو فتُسند بالواو: (دعوت)، وكذلك في التثنية والجمع في الأسماء.

ولتعذر معرفة أصل الألف فقد رسمت الالف في الأسماء الأعجمية و المبنية وفي الحروف قائمة[3].

فالعلماء علّلوا سبب التفريق بين ما كان أصله واوًا أو ياءً لأمرين:

أحدهما: لمعرفة أصل الألف، وكما سبق.

والآخر: الإمالة[4]: قال سيبويه في (كتابه): (وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرفٍ من بنات الواو ويفصلوا بينها وبين بنات الياء)[5].

وتُمال الفتحة التي قبل الألف، فتُمال الألف معها، إذا كانت الألف في آخر الكلمة بدلًا من ياء، نحو (فتى)[6].

1–المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، ص95.

2–ينظر: المطالع النصرية، ص257.

3–العلة الإملائية، الدكتور حيدر التميمي، ص30.

4– والإمالة هي النطق بالألف مقرّبة نحو الياء، وبالفتخة مقربة نحو الكسرة. (المزهر في شرح الشاطبية والدرّة، محمد خالد منصور وآخرون، ص139).

5– كتاب سيبويه،119/4.

6– ينظر: شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، ص236.

قال ابن ولّاد: (فإن كانت الألف مجهولة الأصل وكنتَ لا تعلم أمن بنات الياء ذلك الاسم أم من بنات الواو فانظر إلى الإمالة فإن حسُنت فيه فكانت غالبةً عليه فألحقته بذات الياء...)[1].

وللإمالة رُسِمت بعض الكلمات في المصحف الشريف بألف مقصورة مع أن أصلها واو، نحو قوله تعالى: ((والضحى))[2]، فإنّها مما تُمال ألفه؛ لمناسبة فواصل الآيات بعدها[3]

وهم بهذا –أي الإمالة– علّلوا رسم الألف قائمة في الحرف (بلى) وفي (متى وأنّى) على الرغم من أنهما مبنيان[4].

1– المقصور والممدود، ابن ولّاد، ص151.

2– سورة الضحى: 1.

3– شرح الشافية، الاسترابادي، 13/3.

4– ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، 181.

المبحث الرابع: الخلاف في رسم تنوين الفتح[1].

التنوين: هو (نون ساكنة تلحقها العرب آخر الأسماء لفظًا لا خطًا، ووصلًا لا وقفًا، وعلامته في الخط مضاعفة الحركة، نحو (بيتٌ، بيتًا، بيتٍ)[2] فالحركة الأولى حركة الحرف والثانية علامة تنوين الاسم. قال العلامة محمد الشريشي الخرّاز[3]:

(ثُمّتَ إن أتبعتها تنوينا فزدْ عليها مثلها تبيينا)

فالتنوين إذًا صوت يُرسم بصورة الحركة لا الحرف.

وأما موضعه فيكون على الحرف حالة الرفع نحو(محمدٌ) وتحته حالة الجرّ نحو (محمدٍ)، واختُلف في تنوين الفتح: فقيل على الحرف وقيل على الألف بعده، وهذا ما سأتناوله في هذا الفصل بإذن الله.

ويوقف على تنوين الضمّ والكسر بحذفهما وتسكين الحرف آخر الكلمة؛ لأنه لا يُبدل منه شيء، بعكس تنوين الفتح فإنه يوقف عليه بإبداله ألفًا لخفته[4] لذا فإنه يُرسم بألف آخره[5].

والخلاف الذي وقع بين الكتاب هو موضع رسم تنوين الفتح فيما يُرسم بعده الف: اعلى الحرف يُرسم أم على الألف ؟

والمسألة قديمة ليست حادثة، ذكرها الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت170هـ)وتلميذه سيبويه(180هـ)، وتكلم عنها أبو عمرو الدانيّ(ت444هـ) وذكر مذاهب العلماء فيها، وذكر حجة كل مذهب، وردّ عليها ثم بيّن اختياره وبيان وجهه[6].

وأذكر مذاهب العلماء التي ذكرها الداني –رحمه الله– :

المذهب الأول: يرى رسم التنوين على الألف وتعرية الحرف من الحركة، نحو(محمّداً).

1– وقلت (تنوين الفتح) وإن كان قد ورد بـ(تنوين النصب)؛ لتكون العبارة جامعة مانعة، فيدخل فيه نحو(فتًى) رفعًا وجرًّا، ويخرج منه المنصوب بكسرة، نحو (مسلماتٍ).

2– شرح الجزرية، أيمن سويد، ص79.

3– الطراز في ضبط الخرّاز، التنسي، ص 23.

4– ينظر: المحكم، الداني، ص 60.

5– إلا ما استُثني من ذلك مما يُكتب دون ألف، على ما هو معروف في كتب الإملاء.

6– ينظر: المحكم، الداني، ص 60–61.

المذهب الثاني: يرى رسم التنوين على الحرف ورسم الألف بعده خالية من الحركة، نحو(محمدًا).

المذهب الثالث: يرى رسم حركة الحرف عليه، وعلامة التنوين على الألف، نحو(محمدَاَ).

المذهب الرابع: يرى رسم حركة الحرف عليه ورسم حركتين على الألف، نحو(محمدَاً).

ولكن المشهور من ذلك المذهبان الأولان، فلم يتابع المذهبان الآخران كسابقيهما، قال الداني(ت444هـ): (وذهب إلى هذين الوجهين –ويقصد الثالث والرابع– قومٌ من متأخري النقّاط لا إمام لهم فيما علمناه)[1].

ونفصّل الآن في ذكر المذهبين الشائعين، وحجة كل رأي منهما.

فمن يرى رسم التنوين على الحرف يحتج بأمور منها:

1. لما كانت إحدى الحركتين للحرف جعلها عليه دلالةً على تحريكه، ثم ضمّ إليها الثانية التي هي التنوين؛ لامتناعهما من الانفصال والافتراق[2].
2. يُكتب التنوين على الحرف اطّرادًا لقاعدة التنوين، أي انّ تنوين الضمّ والكسر يُكتب على الحرف، فلماذا يُستثنى تنوين الفتح[3] ؟
3. أنّ الالف قد يُحذف في بعض الحالات، مثل هاء التأنيث: (شجرة) فيكتب التنوين على الحرف[4].
4. أنّ الألف من الصوائت، فهو حرف لا يقبل الحركة، فكيف يُكتب عليه علامتان، خصوصًا إذا كان الحرف قبله مشددًا نحو عزًّا[5]، فلا يصحّ أن نرسم الشدة على الحرف والتنوين على الالف، ولا أ نرسم الشدة والتنوين معًا على الالف.
5. انّه لو رُسم التنوين على الالف لبقيَ الحرف دون حركة، وهذا غير جائز[6].
6. أنّه خط المصحف الشريف[7].

1- المحكم، الداني، ص 61.

2- ينظر: المصدر نفسه، ص62.

3- أين نرسم تنوين المنصوب، إبراهيم الشمسان (بحث).

4- رأي في تنوين النصب (مقال).

5- ينظر: المصدر نفسه.

6- ينظر: المصدر نفسه.

7- أين نرسم تنوين المنصوب، إبراهيم الشمسان (بحث).

وأما حجج القائلين برسم التنوين على الالف فهي:

1. لما لم توجد الالف في حالة الوصل خِيفَ أن يُتوهَّم زيادتها في الرسم، فوضعت علامة التنوين عليها اشارةً إلى أنّها مبدلة منه[1].
2. أنّه لو رُسم على المذهب الأول لكان في المقصور على ما قبل الألف نحو(فتًى) على التاء، وبهذا سنجعل الإعراب في غير محله؛ لأنّ محله على الألف آخر حرف من الكلمة، فيكون الصحيح رسم التنوين على الالف[2] وهذا ما رجحه الخرّاز[3]:

(وإن يكن ياءً كنحو مفترى هما على الياء، كذا النصّ سرى)

3. أنّ الألف إنّما جِيءَ بها للدلالة على التنوين، ولو رُسمت الحركتان على الألف (لَبقيت الألف عارية من علامة ما هي عوض عنه، مع الحاجة إلى معرفة ذلك، فتصير حينئذٍ غير دالة على معنًى، ولا مفيدة شيئًا، فيبطل ما لأجله رُسمت)[4].
4. أنّ قواعد الكتابة العربية تجعل المبدل والمبدل منه في موضع واحد كالهمزة مثلًا، فيُرسم التنوين على الألف؛ ليتمكن القارئ من الاختيار بينهما وقفً ووصلًا[5].

وإلى المذهب الأول –أي برسمه على الحرف– مال الخليل بن أحمد (ت170هـ) وسيبويه (1780هـ)، وقال عنه الخراز –رحمه الله– في منظومة (الذيل في فن الضبط) بأنّه المشتهر في زمانه[6]:

(وقيل في الحرف الذي من قبلُ حسبما اليوم عليه الشكلُ)

وهو اختيار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وعليه ضبط المصحف الشريف.

1– ينظر: الطراز، التنسي، ص31.

2– ينظر: المحكم، الداني، ص 60، وردٌّ على مراجعة وتعقيب، سعود عبدالله آل حسين (بحث).

3– الطراز، التنسي، ص 34.

4– المحكم، الداني، ص 62.

5– ردّ على مراجعة وتعقيب، سعود آل حسين (بحث).

6– ينظر: الطراز، التنسي، ص37، وهو وجه مرجوح عنده.

وقال بالرأي الثاني –أي برسمه على الألف– أبو عمرو الدانيّ(444هـ)، وهو الذي له اختيار في الضبط، وعزاه إلى الجمهور من نقّاط الكوفة والبصرة والمدينة المنوّرة، قال –رحمه الله–: (وهذا المذهبَ في نقط ذلك أختار، وبه أقول، وعليه الجمهور من النقاط)[1].

ورجّحه الخرّاز في (ضبطه) وتابعه التّنسي (ت899هـ) في شرحه له، قال الخرّاز[2]:

(فإن تقف بألفٍ في النصبِ هما عليه في أصحّ الكتبِ)

1– المحكم، الداني، ص 62.

2– الطراز، التنسي، ص26.

المبحث الخامس: الخلاف في رسم نون (إذن).

للكتّاب والنحويين في كتابة (إذًا) بالتنوين أو (إذن) بحرف النون مذاهب وآراء، ولكل مذهب منها تأويلات وتفسيرات.

وقبل أن نذكر مذاهب رسمها ننبّه على أمرين:

أحدهما: التفريق بين إذا (بالألف) الشرطية والفجائية وإذًا (بالتنوين) حرف الجواب.

والآخر: التفريق بين (إذن) الناصب للفعل المضارع بعده و(إذًا) غير العامل.

ويشترط النحويون لعمل (إذن) أمورًا، قال ابن عقيل[1]: (ولا يُنصب بها إلا بشروط:

أحدها: أن يكون الفعل مستقبلًا.

الثاني: أن تكون مصدّرة.

الثالث: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها).

وأما مذاهب العلماء في رسم نونها فأربعة، هي:

الاول: مذهب يكتبها بالنون عند إعمالها، وبالتنوين عند إهمالها، وهو مذهب الفرّاء (ت207هـ)، يقول-رحمه الله-: (ينبغي لمن نصب بإذن الفعل المستقبل أن يكتبها بالنون، فإذا توسطت الكلام وكانت لغوًا كتبت بالألف)[2].

الثاني: مذهب يكتبها بالنون إذا توسطت كلامًا، وبالتنوين إذا وقف علي[3]، وهذا القول مبنيّ على أنّ الكتابة إنّما كُتبت على تقدير الوقف، والنون فيها تلفظ نونًا في حالة وصلها بما بعدها، وتُبدل ألفًا في حالة الوقف عليها.

الثالث: مذهب يقول برسمها بالتنوين في كل حال[4]، ويُنسب إلى المازنيّ (ت248هـ)[5]، وهو اختيار ابن قتيبة (ت276هـ) أيضًا، إذ يقول: (وتكتب إذًا بالألف، ولا تكتبه بالنون؛ لأنّ الوقوف عليها بالألف)[6]، فالحجة في اختيار رسمها بالتنوين أنّ النون تسقط في اللفظ حالة الوقف، وتُبدل بألف عوضًا عن تنوين الفتح؛ ولأنّ الكتابة عندهم تكون بتقدير الوقف لا الوصل.

1- شرح ابن عقيل، 4/4.

2- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص178.

3- ينظر: المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، ص102.

4- ينظر: المصدر نفسه.

5- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، البطليوسي، 124/2.

6-أدب الكاتب، ابن قتيبة، ص178.

الرابع: مذهب يكتبها بالنون مطلقًا سواء أكانت ناصبة للمضارع أم غير ناصبة[1]، وهو رأي المبرّد (ت285هـ)، وحجتهم في ذلك أنّ (إذن) حرف مثل إن ولن، ولأنّ التنوين لا يدخل على الحروف، وأيضًا للتفريق بينها وبين (إذا) الظرفية.

وقد تعصّب المبرّد –رحمه الله– لرأيه هذا وشدّد فيه، رافضًا غيره، نقل السيوطيّ (ت911هـ) في (الهمع) قوله[2]: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف) .

والمختار في كتابتها –من المحدثين خاصةً– المذهب الأول، مع ما فيه من صعوبة وعسر على الطلاب والمتعلمين، وقد فصّل الدكتور أميل يعقوب مذاهب رسمها وبيان وجهها، ورجح كتبها بالوجهين كليهما: التنوين وحرف النون؛ للتيسير والتسهيل، إذ يقول: (وفات هؤلاء أنّهم اختاروا أصعب المذاهب، ذلك

لأنّه يقتضي معرفة شرط النصب بها، وهذا أمر يعزّ على التلميذ في المرحلة الابتدائية وحتى في المتوسطة والإعدادية) [3].

فالقائلون بهذا الوجه ربطوا بين النحو والإملاء فيها، فالطالب لا يعرف كتابتها بالشكل الصحيح إلا إذا عرف شروط عملها وتحققها في هذا الموضع من عدمه، وسيعتمد رسمها الإملائي على شرطها النحويّ، فإذا أخطأ الطالب في النحو فسيخطأ في الإملاء تبعًا له.

1- ينظر: المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، ص102.

2- همع الهوامع، السيوطي، 462/3.

3- المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، ص113-114.

الخاتمة:

في ختام بحثي للخلافات أقول:

هذه أبرز المواضع التي شهدت خلافًا إملائيًا، وغيرها كثير، كما أني أدّعي الإحاطة بالموضوع ولا استيفاء حقّه، ولكن جُهدُ المُقِلّ.

وأبرز النتائج التي وقفت عليها أجمُلها في ما يأتي:

1- كثرة الخلافات الواردة في القواعد الإملائية، فقد شهدت المؤلفات الإملائية اختلافًا كبيرًا حتى صعبت قواعده.
2- الجهود المضنية التي بذلها العلماء –رحمهم الله تعالى– جمعًا وتصنيفًا وتأليفًا، كلّ ذلك يأتي لتسهيل الإملاء وتبسيط قواعده.
3- من أبرز أسباب الخلافات الإملائية تفسير بعض القواعد تفسيرًا صرفيًّا او نحويًّا، مما يحتّم عليهم أن يحيدوا عن شكلها إلى غيره ليؤدي وظيفة صرفية أو نحوية، وأيضًا دعوات الإصلاح وما رافقها من دعوة لترك الموروث من عدمه.
4- الدلالة على تكامل النظام اللغوي: الصرفي والنحوي والإملائي، واعتبار اللغة وحدة متكاملة، فكلّ فرع مرتبط بالآخر ويساعد على توضيحه؛ مما يؤدي إلى تثبيت القواعد الصرفية والنحوية في ذهن المتعلم لأنّه يجد نفسه مضطرًّا لاستذكارها بصورة متواصلة.
5- المرونة الواضحة في القواعد الإملائية.
6- إمكانية تطوير القواعد الإملائية بما يتلاءم وظروفَ اللغة العربية وأحوال المتعلمين، وبما يحافظ على اللغة وأصولها وبما يحقق الغاية منه، وهي التسهيل.

المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط5، 2013م.

3- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، أبو محمّد البطليوسي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م.

4- الإملاء والترقيم، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، (د. ت).

5- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الزبيدي، (بلا).

6- سرّ صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، (بلا).

7- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)

8- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، شركة بهجة المعرفة، بغداد-بيروت، ط2، 2010م.

9- شرح الجزرية، الدكتور أيمن رشدي سويد، (بلا).

10- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2005م.

11- الطراز في ضبط الخرّاز، ابو عبدالله محمد التنسي، تحقيق الدكتور احمد بن احمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 2000م.

12- العلة الإملائية دراسة في رسم الكلمة العربية، الدكتور حيدر التميمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2009م.

13- علم الكتابة العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004م.

14- الفهرست، ابن النديم، (بلا).

15- قواعد الإملاء، عبد السلام محمد هارون، دار الطلائع، القاهرة، (د. ت).

16- الكافي في الإملاء والترقيم، الدكتور جمال عبد العزيز أحمد، 2003م، (د.ت).

17- الكافي في قواعد الإملاء والكتابة، أيمن امين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة (د.ت)

18- كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، 1982م.

19- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، دار الفكر العربي المعاصر، بيروت، ط2، 1997.
20- المزهر في شرح الشاطبية والدرّة، الدكتور محمد خالد منصور وآخرون، دار عمار، عمان، ط3، 2015م.
21- المسائل الحلبيات، أبو عليّ الفارسي، دار القلم، دمشق، ط1، 19987م.
22- مشكلة الهمزة العربية، الدكتور رمضان عبدالتوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1996.
23- المطالع النصرية في الأصول الخطية، الشيخ أبو الوفا نصر الهوريني، تحقيق طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 2005م.
24- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، الجزء التاسع عشر، دار المأمون، (د. ت).
25- المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1996.
26- المفرد العلم في رسم القلم، السيد أحمد الهاشمي، تحقيق الدكتور محمد احمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 2002م.
27- المقدمة المُحسِبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية بالكويت.
28- المقصور والممدود، ابن ولّاد، تحقيق بولس برونله، مطبعة ليدن، 1900م.
29- المنجد في الإملاء، عادل الأسدي، مؤسسة محبين، ط1، 2003م.
30- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والتوزيع، بيروت، 2003م.
31- نظرات فاحصة في قواعد رسم الكتابة العربية، محمد بهجت الأثري، دار الشؤون الثقافية العامة(آفاق عربية)، بغداد، ط1، 1991م.
32- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

بحوث:

1-أين نرسم تنوين المنصوب، أبو أوس ابراهيم الشمسان، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

2-رأي في رسم تنوين النصب، مروان البوّاب، موقع الألوكة www.alukah.net/leterature_language/0/3127

3- ردّ على مراجعة وتعقيب، سعود بن عبد الله آل حسين، مجلة الدراسات اللغوية مج9 ع1، (المحرم- ربيع الأول 1438هـ/ يناير- مارس2007م).

4- الوظائف الصرفية والنحوية لقواعد الإملاء العربي، الدكتور محمد أحمد أبو عيد، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، العدد السادس عشر، شتاء 1392هـ/2014م.